

المسؤولية البيئية ومدى فعاليتها في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها

-دراسة حالة مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم ومؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم-

محمد بوطلاعة**

بطاهر بختة*

تاريخ الإيداع: 2018/03/31 تاريخ القبول: 2018/06/17 تاريخ النشر: 2018/09/30

ملخص:

لم يعد اليوم في مصلحة المؤسسة سواء على المدى البعيد أو القصير إغفال الجوانب المتعلقة بحماية البيئة والموارد البيئية المختلفة، إذ أصبح تبني نظم الإدارة البيئية أمرا ضروريا لضمان استمرارية المؤسسة وتحسين أدائها الاقتصادي وكذا الحفاظ على صورتها في المحيط الذي تتواجد فيه، كما أن الحفاظ على البيئة هو في المصلحة الاقتصادية للمؤسسة، ذلك أن معظم عناصر إنتاجها هي من البيئة. وفي ظل تنامي هذه الضرورة أصبح لزاما على المؤسسات تبني نظم فعالة لتحسين فعالية وكفاءة نظم الإدارة لمواجهة التحديات البيئية، و المسؤولية البيئية هي الأداة الفعالة التي يمكن أن يتحقق من خلالها هذا الغرض.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية البيئية، السلوك البيئي للمؤسسة، التحديات البيئية، التنمية المستدامة.

Summary:

Today, It becomes very important for any enterprise to give the importance to the achievement of its environmental objectives whether long-term or short-term and to the protection of environment, for this the adoption of environmental management systems has become necessary to ensure the continuity of enterprise and improve its economical performance, as well as to the maintain of its image in its environment. Also, the maintain of environment maximizes the economic interest of the enterprise which utilizes the factors of production derived from the environment.

In light of the growing of this necessity, it has become imperative for the enterprises to adopt effective systems to improve the effectiveness and efficiency of management systems to meet the challenges of the environment, and the environmental responsibility becomes an effective tool that helps the enterprises to achieve this purpose.

Keywords: Environmental Responsibility, Environmental Behavior of Enterprise, Environmental Challenges, Sustainable Development

*أستاذ محاضر، جامعة مستغانم bakhta_48@hotmail.fr .

**أستاذ محاضر، المركز الجامعي بالميلة، mohstrategie@gmail.com .

مقدمة

لقد أصبحت المسؤولية البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية أحد أكبر التحديات التي تواجه النظم الاقتصادية والدول والمؤسسات، بحيث أن ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي بقدر ما يساهم في زيادة معدلات التنمية، فإنه بالمقابل يساهم بشكل مباشر في التلوث البيئي واختلال مكونات وعناصر النظام البيئي. وبالنسبة للجزائر، يعتبر الكثير من الباحثين في الاقتصاد أن بقاء واستمرار المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مرهون بتحولها إلى مدخل مرتبط بالوقاية من التحديات البيئية التي أصبحت تمثل أكبر عائق لها، حيث أنه لا بد أن تعمل على دراسة مدى التزامها بمسؤوليتها البيئية ودرجة حفاظها على البيئة، وتركز اهتمامها إلى استخدام تكنولوجيات أكفأ وأنظف، تجعل منها تستهلك أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج أدنى حد من الغازات والملوثات، كما لا بد أن تستخدم معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتجعلها قابلة للتدوير، وهذه التحولات أو التطورات التكنولوجية تساهم بشكل كبير في الحد من المشكلات البيئية.

ومنه يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر التزام المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بالمسؤولية البيئية على تحسين سلوكها اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها؟
الأسئلة الفرعية

- 1- هل تلتزم المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها البيئية؟
- 2- ما مدى فاعلية سلوك المؤسسات الجزائرية تجاه التحديات البيئية التي تواجهها؟
- 3- هل يؤدي التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها البيئية إلى تحسين سلوكها البيئي؟

فرضيات الدراسة

- 1- المؤسسات الجزائرية تلتزم بالمسؤولية البيئية؛
- 2- المؤسسات الجزائرية لديها سلوك فاعل اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها؛
- 3- التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها البيئية يساهم في تحسين سلوكها البيئي.

أهمية الدراسة: تكسي هذه الدراسة أهمية كبيرة من خلال محاولة إظهار فعالية المسؤولية البيئية في تحسين سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها، وذلك من خلال عرض أهم مفاهيم وعناصر المسؤولية البيئية، وإبراز أهم محددات وتحديات السلوك البيئي للمؤسسة، ومدى تأثيره وتفاعله بالتنمية المستدامة بصفة عامة والتنمية البيئية بصفة خاصة.

المنهج المستخدم: بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة وللتمكن من اختبار الفرضيات والإجابة على الأسئلة المطروحة، تم الاعتماد على المنهجين الوصفي

والتحليلي في هذه الدراسة وذلك لتناسبهما مع معطيات الدراسة. كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي.

هيكل الدراسة: تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، في المحور الأول تطرقنا أولاً إلى مفهوم المسؤولية البيئية ودوافع تبنيها من طرف المؤسسة، وأبرزنا في المحور الثاني محددات وتحديات السلوك البيئي للمؤسسة، في حين يتمثل المحور الثالث في دراسة ميدانية لوحدين هامتين لمؤسستين جزائريتين عموميتين.

المحور الأول: المسؤولية البيئية ودوافع تبنيها من طرف المؤسسة

تشكل البيئة مجموعة من النظم الطبيعية والاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها الإنسان ولهذا يجب توعية أفراد أصحاب المؤسسات بأن أهم الواجبات الملقة عليهم تتمثل في المحافظة على البيئة وتحمل مسؤولياتهم اتجاهها.

أولاً: تعريف المسؤولية البيئية

تعرف المسؤولية البيئية للمؤسسة: "على أنها التزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الاقتصادية، مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام بهدف تحسين جودة الحياة لجميع هذه الأطراف."⁽¹⁾

وعرفها البنك الدولي: "على أنها التزام أصحاب النشاطات الاقتصادية المساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة السكان كأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة دفع ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة"⁽²⁾.

وتعرف أيضاً: "المسؤولية البيئية هي مساهمة المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين الأهداف الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، وذلك من خلال مراعاة ما ينتظره المتعاملون منها ومع تعظيم القيمة للمساهمين."⁽³⁾

ومن خلال التعريف السابقة نستنتج أن المسؤولية البيئية تتمثل في تعزيز المشاركة الشخصية والجماعية، وزيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم الحوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث، والبحث في تحسين النتائج الاقتصادية عن طريق القيام بتحسينات هيكلية وتكنولوجية لاستعمالها بشكل أقل مقابل القيام بالأشياء بشكل أفضل.

ثانياً: دوافع تبني المسؤولية البيئية للمؤسسة

هناك العديد من الدوافع الداخلية والخارجية لتبني المسؤولية البيئية نذكر من بينها:⁽⁴⁾

1. الأسباب الداخلية لتبني المسؤولية البيئية:

نذكر منها الآتي:

- تحقيق مزايا تسويقية وفرات مالية لمنظمة الاعمال من خلال تنفيذها للبرامج البيئية، كما يسهم في تقليل التكاليف من خلال اعادة تدوير تلك المخلفات بعد ان تم معالجتها بطريقة سليمة بيئياً؛

- تقليل كمية المخلفات الصناعية، وبالتالي الحد من مظاهر التلوث البيئي الهادفة إلى حماية الإنسان وموارده، ودخل المجتمع ومكان العمل؛
- حماية الانظمة البيئية واستخدام اكفا للموارد الطبيعية من المياه والارض والطاقة والمساهمة في عمل التنمية المستدامة لها عبر الاجيال القادمة؛
- تبني منظمة الاعمال المسؤولية البيئية يساهم في زيادة التعاون مع السلطات التشريعية والرقابية، مما يسهل عملية حل المشكلات البيئية الخاصة بالمنظمة، والتخلص من تلك المخلفات مما يترك الاثر العميق لتحسين الصورة العامة في مجتمعها، وبالتالي تحقيق الدعم والتاكيد من وجودها؛
- تحسين الاداء من الناحية البيئية ودفع العاملين للتعرف على متطلبات البيئية وتحسين قدرتهم على رفع مستوى الاداء البيئي وتحفيز المنظمات الصناعية الاخرى.

2. الدافع الخارجية لتبني المسؤولية البيئية

نذكر منها الاتي:

- المتطلبات الحكومية: تتمثل في حماية منظمات الاعمال من التعرض للمخلفات القانونية نتيجة لعدم الالتزام بتطبيق التعليمات الصادرة عن الجهات الحكومية؛
 - المستهلكين: لقد انتشر الوعي البيئي لدى العديد من المستهلكين مع الزمن، واصبح المستهلك يبحث عن المنتجات الاكثر امانا على صحته واقل خطرا على البيئة المحيطة به. مما اسهم بظهور العديد من المفاهيم التسويقية الحديثة التي تسعى لحماية الانسان وموارده من خطر التلوث ومنها المنتجات الخضراء؛
 - المساهمين والمقرضين: حيث ان الضغوطات المتزايدة من جانب تلك الفئة على ادارة منظمة الاعمال دفعها لتقديم المعلومات الواضحة على الاداء المالي او البيئي نتيجة لفقاعتهم بان الممارسات البيئية قد يترتب عليها غرامات مالية تصل في بعض التشريعات الى حد اغلاق تلك المنظمة؛
 - المتعاقدين: يطلب الكثير من المتعاقدين من ادارة المنظمة ان يكون منتجها الذي تم تصنيعه طبقا لمواصفات بيئية معينة، وان تكون مدخلات الإنتاج من مصادر حديثة بيئيا مما يمكنها من التأكد من سلامة الإجراءات الخاصة بعمليات الإنتاج.
- ### ثالثا: اخلاقيات الادارة والمسؤولية البيئية

إذا كانت الاعمال تعمل من اجل اقصى الارباح لان الربح هو طبيعة الاعمال كما في المدخل التقليدي، وان اخلاقيات الادارة هي اختيار ماهو اخلاقي بغض النظر ان كان ينسجم مع معايير الاعمال ام لا، فان المقابلة التي يمكن ان نضعها مع البيئة هي: اذا كانت الاعمال تعمل من اجل بيئة لا محدودة الموارد وسلع بيئية مجانية وتكاليف بيئية خارجية يتحملها المجتمع او الطبيعة، فان المسؤولية البيئية هي اعادة التوازن في علاقة الاعمال بالبيئة من خلال التاكيد على محدودية الموارد وكون السلع البيئية ذات تكلفة شأنها شأن عوامل الانتاج الاخرى كالعمل ورأس المال، وبالتالي فهي تكلفة داخلية على من يستخدمها او يفسدها او يلوثها

- ان يتحملها. في حين تكون اخلاقيات الادارة هي الخطوة اللاحقة الابد في اعتبار التلوث عملا غير مسؤول وغير اخلاقي في الحالات الاتية:
- ان تكون لدى شركات الاعمال قدرة على تجنب التلوث (او حماية الموترد البيئية) ولم تقم بذلك؛
 - ان تكون لدى هذه الشركات امكانية محتملة لتجنب التلوث (او حماية الموارد البيئية) ولم تحاول القيام بذلك؛
 - ان تكون بإمكان شركات الاعمال (عن طريق الاستثمار او الابتكار) خفض التلوث ولم يبذل الجهد المطلوب من اجل ذلك؛
 - ان تكون لدى الشركات العمال فرصة لتجنب التلوث او خفضه ولا تقوم بذلك لان التلوث لديها ضمن الحدود المسموحة قانونا؛
 - ان تتجنب شركات الاعمال التلوث في بلد او اقليم معين لوجود لوائح وتشريعات بيئية (كما في الدول المتقدمة) ولا تتجنب التلوث في بلدان او اقاليم اخرى لعدم وجود مثل هذه اللوائح والتشريعات (كما في الدول النامية)؛
 - ان لا تعمل شركة الاعمال على بلورة اتجاه جدي وفعال من اجل تحسين ادنها البيئي رغم ادراكها بإمكانية تحقيق ذلك، الا انها لا تريد ان تكون هي المبادر في هذا المجال او لانها تدرك ان ارباحها الانية سوف تتأثر سلبا بذلك.⁽⁵⁾

المحور الثاني: سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها

إن سلوك المؤسسة هو عامل مهم إذ يساهم بصفة كبيرة في مواجهة التحديات البيئية التي تواجه المؤسسة من خلال منحها مجموعة من الطرق السليمة التي تعمل على توجيهها لوضع الخطط المناسبة للعمل.

أولاً: محددات سلوك المؤسسة اتجاه البيئة

تتأثر المؤسسة بمجموعة من العوامل التي تحدد سلوكها اتجاه بيئتها ونذكر من بينها التالي:

1- الأدوات التنظيمية: تشمل هذه الأدوات مجمل الانشطة التدخلية لهيئات حكومية في اليات السوق بهدف معالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب اسواق السلع البيئية وتأثيرات الخارجية، وهناك ثلاث اساليب من التنظيم هي:⁽⁶⁾

- التنظيم باستخدام الاوامر والتحكم: ويتمثل في التحديد المباشر لمستوى الملوثات المسموح به للأنشطة الاقتصادية مثل تحديد الحدود العليا للانبعاثات او لمستويات تركيز الملوث البيئية المسموح بها من كل مصدر؛

- التنظيم المبني على التكنولوجيا: ويتمثل في التحديد المباشر للمستويات الدنيا للتقنيات التي يجب استخدامها في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالتلوث ويكثر استخدام هذا النوع من التنظيم في الدول المتقدمة؛

- التنظيم المبني على اليات السوق: وتصحيح القوة السوقية للاخذ في الاعتبار اثار التلوث الناجم عن الانشطة الاقتصادية، وهو النوع الذي تدعمه وتشجعه النظرية الاقتصادية كانهج الاساليب لمكافحة التلوث؛ وهي تشمل جل التنظيمات البيئية التي تصدر بشكل قوانين أو مراسيم بمختلف أنواعها، ويعتبر الالتزام بالتنظيم البيئي المحرك الأساسي لأي تقدم في مجال البيئة.⁽⁷⁾

من جانب آخر، هذا التنظيم البيئي لن يكون فعالا إذا كانت قدرة السلطات العمومية على الرقابة ضعيفة، كما أن المعايير التي يضعها التنظيم تدفع المؤسسة نحو إنتاج سلوك ممتثل، يلتزم فقط بمستوى الأهداف البيئية التي تحدده هذه المعايير دون أن تقوم بأي جهد إضافي.⁽⁸⁾

2- الأدوات الاقتصادية: هناك نوعان من أدوات التحفيز الاقتصادي نتجا عن اختلاف المقاربتين اللتين اعتمدهما كل من الإقتصاديين بيفو وكواز.

1-2 مقارنة بيقو (A.C.PIGOU): فلسفة هذه الأدوات تستند إلى مبدأ الملوث الدافع والذي يقضي بضرورة دفع الملوث لتكاليف إزالة الأضرار التي تسبب فيها، وتقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات وتتدخل باستعمالها في تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الإقتصاديين.

وعموما، يتم فرض الإتاوات في مجال جمع ومعالجة النفايات، أما الرسوم فهي تستعمل لمحاربة التلوث، يمكن أن تفرض مباشرة على المخلفات، أو تفرض على المنتجات المتأتية من استعمال أساليب إنتاج ملوثة، واستعمال الإعانات من طرف الحكومة يتم بحيلة وحذر شديدين بالنظر إلى إمكانية التعسف في منحها وإمكانية تحويلها عن الوجهة الأصلية لها.

2-2 مقارنة كواز: يستند هذا النوع من الأدوات الاقتصادية إلى إنشاء حقوق ملكية على السلع البيئية، أي خصخصة موارد الطبيعة، وإنشاء أسواق التداول هذه السلع، هذا التداول يحدد لها سعرا، قيمة وينظم استغلالها. ومن أمثلة ذلك لدينا حقوق رخص التلوث والحصص الفردية للصيد القابلة للتداول. يؤدي إنشاء مثل هذه الأسواق من تحويل الآثار الخارجية للمؤسسة إلى سلعة جديدة وهي الحق في التلويث والذي يمكن تداوله بين مختلف الأعوان الإقتصاديين. إن السلطة العمومية تقوم بتحديد معيار جماعي شامل لكن توزيع الأعباء على مختلف الأطراف المعنية يتم من خلال السوق الذي يتم فيه تداول حقوق التلويث، وقواعد التوزيع الأولي لحقوق التلويث هي من اختصاص السلطة العمومية.⁽⁹⁾

3- المقاربات الطوعية

هي الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية، وهي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة فهي تسمح للمؤسسة بإظهار أدائها البيئي الفعال، كما تشجع التنظيم الذاتي للقطاعات الاقتصادية. هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الاقتصادية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى. يمكننا أن نميز أربعة مقاربات طوعية هي:⁽¹⁰⁾

- الأنظمة الطوعية العمومية: هي عبارة عن دفا تر تعدها السلطات العمومية والتي يمكن للمؤسسات أن تنخرط فيها بشكل طوعي وفرد ي مقابل الاستفادة من الوصيف البيئي؛

- الاتفاقيات البيئية المتفاوض عليها: هي عقود تبرم بين السلطات العمومية وقطاع صناعي معين تتضمن الأهداف البيئية الواجب تحقيقها والجدول الزمني لذلك.

ثانياً: التحديات البيئية التي تواجه المؤسسة
هناك تحديات بيئية خارجية وداخلية نذكر من بينها:

1- التحديات الخارجية

تتمثل في مجمل التغيرات والتحولات التي تحدث في الخارج من بينها: (11)

- تحرير المبادلات التجارية على نطاق واسع وذلك من خلال رفع القيود عن التجارة الخارجية، من خلال اتفاقيات الجات ووريتها المنظمة العالمية للتجارة؛

- الخصصة وتعاضم دور القطاع الخاص فقد سجل هذا القطاع تسارعا ملحوظا في زيادة أهميته واسترجاع مكانته عبر العالم وتكرس ذلك مع تسارع عمليات الخصصة التي أصبحت شأنا عالميا؛

- تزايد دور التكتلات الاقتصادية نظرا لما توفره من مزايا وفرص تنافسية، فقد تزايد الاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة بين مجموعة من الدول التي يتوافر فيها عدد من المقومات المتجانسة اقتصاديا؛

- انتشار الشركات متعددة الجنسيات التي تشكل مظهرا بارزا في الأسواق الدولية خاصة في البلدان النامية والتي أصبحت تهيمن على أسواقها بفعل نفوذها الاقتصادي والمالي؛

- بروز التجارة الالكترونية التي هي عبارة عن شكل من أشكال التعامل التجاري الذي يتم فيه تفاعل أطرافه للتبادل الالكتروني بدلا من الاتصال الجغرافي المباشر.

2- التحديات الداخلية

واجهت المنظمة عدة تحديات داخلية تتمثلت فيما يلي: (12)

- تزايد دور النقابات واتحادات العمال، الذي أصبح يشكل ضغط قوي على المنظمات، اذ اثر بشكل كبير على سير أعمالها واستراتيجياتها؛

- انتقال المنافسة من الأسواق المحلية إلى الأسواق العالمية، مما ألزم منظمات الأعمال بضرورة الاهتمام بالمتغيرات العالمية، مثل تحقيق الجودة لضمان البقاء؛

- أهمية العمل الإداري وترسيخ متطلبات الإدارة الالكترونية وتطوير طرق العمل الإداري؛

- تزايد أهمية الشفافية في العمل الإداري، وهي الوضوح في القوانين والإجراءات والسماح للمعلومات بالتدفق الحر و الابتعاد عن الغموض والتعتم على المشكلات؛
- أهمية استقطاب الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية، وتلك المتمرس في عالم المعلوماتية والاتصالات التكنولوجية والمتحكمة في أساليب العمل الإداري الحديث.

ثالثا: ردود فعل المؤسسات الاقتصادية تجاه التحديات البيئية

خلق الثروة وتوظيف اليد العاملة، لا يمكن اعتبارها هي المعيار الوحيد لتقييم المؤسسات، بل هناك معايير أخرى إضافة إلى ذلك مثل تسيير المخاطر المرتبطة بالتلوث بجميع أشكاله. في عمق المؤسسات نجد وضعيات عديدة، هي التي تقود الإستراتيجية التي تأخذ في الحسبان الجوانب البيئية، ويمكن من خلال هذا أن نميز بين ثلاث أنواع من ردود فعل المؤسسة تجاه مختلف الرهانات البيئية، هي على النحو التالي:

1- المؤسسات الطوعية (ذات الوعي التام): المؤسسات التي هي على يقين بأهمية التنمية المستدامة، هذا الصنف يأخذ في الحسبان وبوضوح أجزاء كبيرة من الأبعاد الثلاثة لهذه التنمية، بالإضافة إلى توقعات الأطراف ذات المصلحة، ووعي هذه المؤسسات بضرورة التصدي لمختلف الرهانات البيئية، نابع من وعي مسؤوليها، واعتقادهم بخطورة تلك الرهانات التي تشكل لها خطر على استمرارها، وتقوم هذه المؤسسات بتنمية البرامج الداخلية المرتبطة بمختلف أبعاد هذه التنمية⁽¹³⁾.

2- المؤسسات الموافقة للتشريع: يقوم هذا النوع من المؤسسات على احتلام البيئية والتشريعات الخاصة بها، وذلك من خلال مراعاتها عند انتاجها لمنتجاتها، حيث تولي اهتمام للجوانب البيئية لكن هذا الاهتمام غير نابع من وعيها البيئي، إنما جاء نتيجة الضغط الذي مارسه عليها مختلف القوانين والتنظيمات. هذا الصنف من المؤسسات، رغم فهمه للرهنات البيئية إلا أنه لا يقوم بأية مبادرة، إنما ينتظر الإجراءات الإجبارية لهذه القوانين والتنظيمات⁽¹⁴⁾.

3- المؤسسات في الحد الأدنى: هذا الصنف يمثل الفئة الكبرى من المؤسسات، فالانشغال الوحيد لمثل هذا النوع من المؤسسات هو تعظيم أرباح المساهمين، التي لا تولي أي اهتمام للبيئة، وتهمل القيود المرتبطة بالبعد البيئي، والتي تشكل خطر على ديمومتها ولا تأخذها بعين الاعتبار، وتعتقد المؤسسات التي تنتمي إلى هذا الصنف أن البيئة تنقصها الإمكانات المالية، تستطيع هذه الفئة تطبيق الحد الأدنى فقط من القوانين والإجراءات التنظيمية المرتبطة بالجوانب البيئية⁽¹⁵⁾.

المحور الثالث: دراسة ميدانية حول المسؤولية البيئية وإسهامها في تحسين السلوك اتجاه التحديات البيئية في مؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم ومؤسسة الجزائرية للمياه وحدة مستغانم

سيتم إبراز المنهجية والإجراءات المتبعة في إنجاز الدراسة، إضافة إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات.

أولاً: منهجية الدراسة الميدانية والأدوات المستخدمة

1- مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من موظفي وحدتين من مؤسستين عموميتين، وهما مؤسسة سونلغاز (Sonelgaz) وحدة مستغانم، ومؤسسة الجزائرية للمياه (ADE) وحدة مستغانم، لإبراز مدى التزامهما بمسؤوليتهما البيئية وأثر ذلك على تحسين سلوكهما اتجاه التحديات البيئية التي تواجههما، وتم توزيع 30 استثماراً على موظفي وحدة المؤسسة الأولى، واسترجعت 24 استثماراً صالحة للتحليل أي ما يعادل نسبة 80,00% من الاستثمارات الموزعة، كما تم توزيع 30 استثماراً على وحدة المؤسسة الثانية، واسترجع منها 15 استثماراً صالحة للتحليل أي ما يساوي 50,00% من الاستثمارات الموزعة، وبهذا يكون العدد الإجمالي للاستثمارات الموزعة هو 60 استثماراً تم استرجاع منها 39 استثماراً أي ما يقدر بـ 65,00% من الاستثمارات الموزعة، وهو عدد مقبول إحصائياً نظراً لأن حجم العينة يتجاوز 30 فرداً.

2- أداة الدراسة: تم بناء الاستبانة لمعالجة متغيري الدراسة، حيث خصص حيز للمعلومات الشخصية لأفراد العينة ومشاريعهم (الجنس، العمر، المستوى الدراسي، المؤسسة، عدد سنوات العمل في المؤسسة، الفئة الوظيفية). واحتوت الاستبانة على 10 فقرات مقسمة على محورين، محور المسؤولية البيئية يحتوي 5 فقرات، ومحور سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية ويشمل بدوره 5 فقرات.

كما أنه تجدر الإشارة أننا اعتمدنا مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) كأداة للدراسة وتحليل الاستبيان مع منح الدرجات التالية:

- غير موافق إطلاقاً: 1؛ غير موافق: 2؛ محايد: 3؛ موافق: 4؛ موافق تماماً: 5.

3- الأدوات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات: تم تحليل البيانات ومعالجتها بواسطة البرنامج الإحصائي (STATA)، وقد تم قياس الاعتمادية للتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل ألفا-كرونباخ، كما تم تحليل الفقرات من خلال مقاييس الإحصاء الوصفي (التكرارات، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

كما أن الفقرات تم التأكد من تحققها وترتيبها وفقاً لاختبار ستيودنت للعينة الواحدة (One Sample T-test) الأحادي الاتجاه، إضافة إلى استخدامه لاختبار الفرضيات، إضافة إلى استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لتحليل تباين أجوبة أفراد العينة وفقاً لبعض خصائص أفراد العينة ومشاريعهم.

أما بالنسبة لمستوى الدلالة المعتمد فهو 5% وهو الأكثر استعمالاً في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، أي أننا نقبل الفرضية الصفرية H_0 إذا كان مستوى

الدلالة المحسوب يفوق هذا المستوى، وإلا فإننا نرفض H_0 إذا كان مستوى الدلالة أقل من هذا المستوى وهو ما يعني وجود دلالة.

ثانيا: تحليل بيانات ونتائج الاستبيان

1- تحليل ثبات وصدق فقرات الاستبيان: تم اختبار درجة وصدق فقرات كل محور من محاور الاستبيان من خلال اختبار ألفا-كرونباخ، والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): قيم ثبات وصدق الاستبيان (ألفا كرونباخ)

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
تبني أسس المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة	5	%48.81	%69.86
إسهام المؤسسة في تحقيق التنمية المستدامة	5	%66.52	%81.56
المحاور السابقة معا	10	%67.97	%82.44

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على STATA

يتضح أن معامل ألفا كرونباخ مقبول بالنسبة للاستبيان بجميع محاوره نظرا أنه يفوق النسبة المقبولة 60% بالنسبة لإجمالي المحاور، رغم ضعف هذا المعامل بالنسبة لفقرات المحور الأول نسبيا حيث أنه أقل من 50%، وهذا مؤشر على الثبات النسبي لفقرات ومحاور الاستبيان ككل، كما أنه يتميز بمعامل صدق (الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ) عال يتجاوز 82% ما يدل على صدق مختلف بياناته، إضافة إلى أن معامل الصدق بالنسبة للمحورين جيد وهو يساوي على التوالي 69,86% و 81,56%.

2- تحليل خصائص عينة الدراسة: تم تحليل إجابات 39 موظف في الوحدتين، وأظهرت خصائص بياناتهم الشخصية والوظيفية النتائج الآتية:

- عامل الجنس: 79.49% من المستجوبين ذكور، في حين تشكل نسبة الإناث 20.51%، وهو مؤشر على ضعف تواجد وتمثيل العنصر النسائي في العديد من وحدات المؤسسات الكبيرة، بالتوازي مع ضعف تواجدها ومشاركتها في الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لضعف المقاولاتية النسوية في الجزائر؛

- عامل السن: 23.08% تتراوح أعمارهم بين 21 و 30 سنة، 33.33% تتراوح أعمارهم بين 31 و 40 سنة، 35.90% تتراوح أعمارهم بين 41 و 50 سنة، و 7.69% تتراوح أعمارهم بين 51 و 60 سنة. وهي نسب تؤكد أن أغلب موظفي المؤسسات الجزائرية من الطبقة الشبابية من خريجي الجامعات، مع تواجد قوي نسبيا للكهول، وهو ما قد يعطيها ميزة تنافسية مصدرها الموارد البشرية بتكامل عنصري الشباب (التجديد) والخبرة؛

- عامل المستوى الدراسي: 17.95% مستواهم دون الجامعي، في حين أن 82.05% ذوو مستوى جامعي، وهي نسب تؤكد توجه خريجي الجامعات إلى القطاع الاقتصادي، وتفضيلهم العمل في مناصب إدارية وتقنية في المؤسسات الاقتصادية، ما يوفر لهذه المؤسسات رأسمال فكري هام يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التحسين المستمر المؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية هامة؛
- المؤسسة: 61.54% من المستجوبين موظفون في وحدة مستغانم لمؤسسة سونلغاز، في حين أن 38.46% منهم موظفون في وحدة مستغانم لمؤسسة الجزائرية للمياه، وهو ما يظهر تفاوت نسبي بين العينتين لصالح مؤسسة سونلغاز، التي كان موظفوها أكثر تفاعلا وتجاوبا مع الاستبانة؛
- عدد سنوات العمل في المؤسسة: 28.21% لم تتجاوز عدد سنوات عملهم 5 سنوات، 28.21% تتراوح عدد سنوات عملهم من 6 إلى 10 سنوات، 10.26% من 11 إلى 15 سنة، 7.69% عدد سنوات عملهم من 16 إلى 20 سنة، 12.82% من 21 إلى 25 سنة، 12.82% من 26 إلى 30 سنة، وهو ما يؤكد أن أغلب الموظفين في الودعتين من الشباب خريجي الجامعات ومعاهد التكوين الذين لا تتجاوز سنوات عملهم 10 سنوات؛
- الفئة الوظيفية: حرصا على تمثيل الفئات الوظيفية الثلاث، تم استجواب موظفين ينتمون إلى كل فئة، مع إعطاء الأولوية للإطارات بما أنهم الأكثر إلماا بمتغيري البحث، ثم أعوان التحكم، ومن ثم أعوان التنفيذ. وتمثل نسبة المستجوبين من الإطارات في الودعتين 53.85% ، في حين أن نسبة المستجوبين من أعوان التحكم في الودعتين تساوي 30.77%، أما نسبة المستجوبين من أعوان التنفيذ في الودعتين هي 15.38%.
- 3- تحليل فقرات محاور الدراسة:** سيتم تحليل نتائج الأجوبة عن فقرات كل محور من محاور الاستبيان:
- 3-1 تحليل فقرات المحور الأول:** يتمثل المحور الأول في الالتزام بالمسؤولية البيئية في المؤسسة، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): استعراض فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	تلتزم المؤسسة بالحفاظ على البيئة وتتعاون مع المجتمع المحلي والمنظمات البيئية لتحسين جودة الحياة لمختلف الأطراف ذات المصلحة .
02	تعمل المؤسسة على نشر الوعي البيئي في وسط إدارتها وموظفيها وإشراكهم في تفعيل التزامها بمسؤوليتها البيئية.
03	تساهم المؤسسة بشكل فاعل في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التوفيق بين أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.
04	تعمل المؤسسة على تقليل الآثار السلبية على البيئة الناتجة من نشاطها كالنفائات والمخلفات الضارة.
05	تتبنى المؤسسة أنظمة لإدارة البيئة تتيح لها الاستخدام الجيد لمواردها الاقتصادية بأقل آثار سلبية على البيئة.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين

باستخدام الأدوات الإحصائية تم تحليل فقرات المحور الأول، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (03): تحليل فقرات المحور الأول

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	3.26	1.14	محايد	1.404	0.084	غير محققة	04
02	3.31	1.06	محايد	1.821	0.038	محققة	03
03	3.10	0.97	محايد	0.662	0.256	غير محققة	05
04	3.77	1.16	موافق	4.150	0.000	محققة	01
05	3.41	1.09	موافق	2.343	0.012	محققة	02
المحور الأول	3.37	0.62	محايد	3.720	0.000	تلتزم المؤسسة المدرستان بمسؤوليتهما البيئية بشكل نسبي	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على STATA

يبين الجدول السابق أن المؤسسات المدرستين تمكنتا من تفعيل مسؤوليتهما البيئية والالتزام بها بشكل نسبي، وهذا راجع أساسا إلى تقليلهما للآثار السلبية لنشاطهما على البيئة، حيث أنهما توليان أهمية كبيرة للحفاظ على البيئة، وتزويد المستهلك الجزائري بالغاز والكهرباء والماء دون الإضرار بالبيئة المحيطة به، إضافة أنهما تتبنيان أنظمة لإدارة البيئة من شأنها تحسين الأداء البيئي للمؤسسات، وضمان تحقيق أهدافهما البيئية وبصفة خاصة الحفاظ على الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر، خاصة أن الماء أصبح موردا نادرا، والكهرباء والغاز موارد

طاقوية حيوية، كما أنهما تعملان على نشر الوعي البيئي بين إدارتهما وموظفيهما وإشراكهم في تفعيل التزامهما بمسؤوليتهما البيئية.

2-3- تحليل فقرات المحور الثاني: يتمثل المحور الثاني في سلوك المؤسسة اتجاه التحديات البيئية التي تواجهها، وهو يشمل 5 فقرات مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): استعراض فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	عبارة الفقرة
01	تعتمد المؤسسة طرق وأساليب تكنولوجية حديثة في عملياتها الإنتاجية تساعد على الحفاظ على البيئة.
02	تلتزم المؤسسة بمختلف القوانين والتشريعات الوطنية والدولية للحفاظ على البيئة.
03	تتبنى المؤسسة في نظامها الداخلي بنود تنظيمية توجه سلوكها البيئي وتزيد من الوعي البيئي لموظفيها.
04	تستهلك المؤسسة الموارد الطبيعية الأولية بشكل منظم ومدروس ولا يؤثر سلباً على البيئة المحيطة.
05	تحاكي المؤسسة النماذج الناجحة للمؤسسات العالمية الرائدة في مجال الحفاظ على البيئة وتحسين السلوك البيئي.

المصدر: الاستبيان المعد من طرف الباحثين.

باستخدام الأدوات الإحصائية قمنا بتحليل فقرات المحور الثاني، والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

الجدول رقم (05): تحليل فقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة اختبار T	مستوى الدلالة	القرار	الرتبة
01	3.38	1.02	محايد	2.364	0.012	محقة	01
02	3.41	1.09	موافق	2.343	0.012	محقة	02
03	3.02	1.27	محايد	0.126	0.450	غير محقة	03
04	2.87	1.34	محايد	-0.597	0.723	غير محقة	04
05	2.77	1.27	محايد	-1.138	0.869	غير محقة	05
المحور الثاني	3.09	0.79	محايد	0.733	0.234	سلوك المؤسسات المدروستين تجاه التحديات البيئية غير فاعل وبحاجة لتحسين	

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على STATA

يوضح الجدول السابق أن سلوك المؤسسات تجاه التحديات البيئية التي تواجهها غير فاعل وبحاجة لتحسين، حيث أنه رغم سلوكهما الإنتاجي الفاعل من خلال تطبيق طرق وأساليب تكنولوجية حديثة تساعد في الحفاظ على البيئة، وسلوكهما القانوني الجيد والملتزم بمختلف قوانين حماية البيئة الوطنية والدولية، ومحاولة

ترسيخهما أسس المؤسسة المواطنة، إلا أن سلوكهما التنظيمي في ما يخص التحديات البيئية قاصر ولم يبلغ المستوى المطلوب، حيث أنهما لا تتبنيان بنود تنظيمية أو حتى تعليمات داخلية توجه السلوك البيئي لأفرادهما وتزيد من وعيهم، وهو خلل ملحوظ في سلوك المؤسسات تجاه بيئتهما، إضافة إلى عشوائية سلوكهما الاستهلاكي، خاصة أنهما مؤسستين تنشطان في مجال حيوي يتعلق بالطاقة والموارد المائية، وهو ما يشير إلى عدم الاهتمام بالحفاظ على هذه الموارد الهامة، وغياب استراتيجيات مسطرة من طرف المؤسسات لترشيد استهلاك الكهرباء والغاز والماء، ما يفسر أنهما في وضع احتكاري ولد إهمال العديد من الجوانب البيئية والاجتماعية، وأضعف من إسهام المؤسسات في التنمية المستدامة.

ثالثاً: اختبار فرضيات الدراسة

1- اختبار الفرضية الأولى: من الجدول رقم (03) يتضح أن الفرضية الأولى محققة نسبياً في المؤسسات محل الدراسة، حيث أنهما تلتزمان بمسؤوليتهما البيئية بشكل نسبي، وهو نتيجة حرصهما على ترسيخ صورة المؤسسة المواطنة؛

2- اختبار الفرضية الثانية: من الجدول رقم (05) يتضح أن الفرضية الثانية غير محققة في المؤسسات محل الدراسة، حيث أن سلوكهما تجاه التحديات البيئية التي تواجههما غير فاعل، وبالتالي هما مطالبتان بتحسينه من خلال ترشيد سلوكهما الاستهلاكي والتنظيمي وتبني نماذج فاعلة لإدارة البيئة والتعامل مع مختلف تحدياتها؛

3- اختبار الفرضية الثالثة: لاختبار صحة الفرضية الثالثة لا بد من قياس مدى ارتباط الالتزام بالمسؤولية البيئية (المتغير المستقل) بتحسين سلوك المؤسسة تجاه التحديات البيئية (المتغير التابع)، والتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تحليل ارتباط المتغيرين

المتغير	الأول (متغير مستقل)	مستوى الدلالة	القرار
الثاني (متغير تابع)	35.79%	0.025	توجد دلالة ارتباط ضعيف موجب

المصدر: نتائج الاستبيان بالاعتماد على STATA

يتضح من الجدول السابق أن هناك ارتباط دال إحصائياً رغم ضعفه، وبالتالي فإنه يوجد علاقة بين الالتزام بالمسؤولية البيئية وتحسين السلوك البيئي للمؤسسة وطبيعة هذه العلاقة موجبة ضعيفة، وهو ما يدل على وجود عوامل أخرى أكثر تأثيراً على تحسين السلوك البيئي للمؤسسة، وبالتالي فإن الفرضية الثالثة صحيحة نسبياً، حيث أن التزام المؤسسات محل الدراسة بمسؤوليتهما البيئية يساعد في تحسين سلوكهما تجاه التحديات البيئية التي تواجههما.

خلاصة

السياسة البيئية في المؤسسة الاقتصادية تسطر مجموعة من الأهداف الواضحة المرتبطة بالجوانب البيئية لأنشطة هذه المؤسسة، وهو ما يفرض على هذه الأخيرة تحقيق هذه الأهداف، فالسلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية يعتبر أحد أهم العوامل التي تساهم في محافظة على البيئة.

وبالتالي أصبحت التشريعات البيئية أكثر إلزامية والأدوات الاقتصادية أكثر تحفيزاً، مما دفع المؤسسات الملوثة إلى اعتماد سلوك جديد يتميز بالمسؤولية البيئية، والاهتمام بكل ما يؤثر على البيئة ويلوثها، والعمل على تخفيضه وتقليلته، كما أن حجم الأخطار المهددة للبيئة أدى إلى ظهور وزيادة الوعي البيئي لدى الرأي العام والذي تحول إلى ضغوطات تمارسها الأطراف ذات المصلحة على المؤسسة بهدف إدماج البعد البيئي في نظام إدارتها. ومن خلال هذا البحث تم الخروج بعدة نتائج، أهمها:

- السلوك البيئي للمؤسسة محدد هام لتحقيق أهدافها البيئية والاجتماعية وإسهامها في التنمية المستدامة؛
- الالتزام بالمسؤولية البيئية شرط أساسي للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية؛
- التنمية البيئية بعد أساسي من أبعاد التنمية المستدامة لا يقل أهمية عن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية؛
- متفاوت مستوى التزام المؤسسات الجزائرية بالمسؤولية البيئية من ضعيف إلى متوسط؛
- سلوك المؤسسات الجزائرية تجاه التحديات البيئية التي تواجهها غير فاعل وبحاجة لتحسين؛
- قصور وضعف التشريعات الخاصة بحماية البيئة في الجزائر؛
- تركيز المؤسسات الجزائرية على التنمية الاقتصادية على حساب باقي أبعاد التنمية المستدامة من بعد بيئي وبعد اجتماعي؛
- التزام المؤسسات الجزائرية بمسؤوليتها البيئية من شأنه تحسين سلوكها البيئي.

انطلاقاً من النتائج السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- بناء نماذج للمسؤولية البيئية في المؤسسات الجزائرية تتيح لها الالتزام الفاعل بها وتحسين سلوكها البيئي، مع محاكاة النماذج والتجارب الناجحة للمؤسسات الرائدة في هذا المجال؛
- ترسيخ الوعي البيئي في وسط إدارات وموظفي المؤسسات الجزائرية لضمان مشاركتهم الفعالة في تحسين السلوك البيئي لمؤسساتهم؛
- تعزيز التشريعات الخاصة بحماية البيئة في الجزائر، وتخصيص بنود تنظيمية تتعلق بالحفاظ على البيئة في النظام الداخلي للمؤسسات الجزائرية؛

- ترشيد السلوك الاستهلاكي للمؤسسات الجزائرية بما يضمن حماية الموارد الطبيعية التي تزخر بها الجزائر خاصة النادر منها.

الهوامش والمراجع

- ¹. بومدين بروال، دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق متطلبات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ملتقى حول الإبداع والتغير التنظيمي في المنظمات الحديثة- دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، جامعة البليدة، 18 و19 ماي 2011، ص06.
- ². الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص45.
- ³. عابد عبد الله العصيمي، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص09.
- ⁴. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، دار اليازوري، الاردن، بدون سنة نشر، ص112-113.
- ⁵. نجم عبود نجم، المسؤولية البيئية في منظمات الاعمال الحديثة، ط1، دار الوراق، الاردن، 2012، ص389-390.
- ⁶. عيسى محمد الغزالي، السياسات البيئية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الخامس والعشرون، معهد العربي للتخطيط، الكويت، جانفي 2004، ص10.
- ⁷. Raspiller S & Riedinger N, Les différences de sévérité environnementale entre pays influencent-elles les comportements de localisation des groupes français ?, Economie et prévision, N°169, Paris, France, 2005, p197.
- ⁸. Chiroleu-Assouline M, Efficacité comparée des instruments de régulation environnementale, Notes de synthèse du SESP (Ministère de l'Ecologie, de l'Energie, du développement durable et de l'Aménagement du territoire), n° 167, Paris, France, 2007, p7
- ⁹. محمد عادل رياض، دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة، مجلة الباحث، عدد07، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص13.
- ¹⁰. OCDE, Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement : Efficacité et combinaison avec d'autres instruments d'intervention, OCDE, Paris, France, 2003, pp20,21.

- ¹¹. مقدم وهيبة، تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية، - دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات الغرب الجزائري، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2014، ص57-60.
- ¹². عبد الله منصور وعبد الرزاق بن حبيب، الاقتصاد والأخلاق أي توافق، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، العدد07، جامعة تلمسان، الجزائر، 2007، ص16.
- ¹³. السعيد زنات، دور الضرائب والرسوم البيئية في توجيه السلوك البيئي للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة مسيلة، الجزائر، 2016، ص50.
- ¹⁴ . Jouy –en–Josas, Politique générale de l'entreprise, STRATEGOR, 4 édition, Dunod, Paris, France, 2004, p372.
- ¹⁵. Leila Temri, Innovation technologiques environnementales dans les petites entreprises : proposition d'un modèle d'analyse, revue innovations, N° : 34, France, 2011, p374.